

الزكاة ومساهمتها في حل الأزمة الاقتصادية

/ سامية فلياشي
جامعة الجزائر

Résumé :

L'économie mondial a connu plusieurs crises durant son histoire, la première date durant l'époque de notre prophète Joseh fils de jakob en egypte, durant la famous crise de la faim en passant par la crise de 1929 puis le crash financier 2008 et son impact direct sur l'effondrement des économies de pays membre de l'union européenne, des instituts financières internationales et sans compter les grands firmes.

A travers cet article nous analyserons le rôle du Zakat autant que 3ème pilier de l'islam et son impact sur l'économie et la finance comme levier de redistribution de la valeur, ce qui permet d'alléger les situations de crise.

المخلص :

مر الاقتصاد العالمي بعدة أزمات عبر التاريخ ابتداء من الأزمة المجاعة في عهد يوسف عليه السلام و انتهاء بالأزمة المالية لسنة 2008 التي كانت لها آثار بارزة على اقتصاديات دول العالم التي تنذر بكساد عالمي أكثر شدة من كساد 1929 في صور انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى.

من خلال هذا المقال تطرقنا للكيفية التي يمكن أن تساهم بها الزكاة في التخفيف من الأزمات الاقتصادية باعتبار أن الزكاة في الإسلام تمثل العبادة المالية ولها عظيم الأثر من النواحي الاقتصادية و المالية.

مقدمة

لقد شهد العالم على مدى التاريخ الاقتصادي عدة أزمات اقتصادية حادة كان لها الآثار البارزة على اقتصاديات دول العالم، وتعد الأزمة الأخيرة التي عصفت بالنظام الرأسمالي وانتقلت بعده لتشمل أوروبا ودول جنوب آسيا واليابان و الصين، كذا الدول النامية، تنذر بكساد عالمي أكثر شدة من كساد سنة 1929، في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق استثمار والبورصات وعمل النظام الدولي في تعامله مع الأزمة إلى إيجاد الحل أو الحلول التي تساهم من الحد من نتائجها وتجنب حدوث ذلك في المستقبل من خلال أدوات التغيير وهذا خلافا للأزمة الاقتصادية التي حدثت في الثلاثينات من القرن الماضي.

ومن خلال هذا البحث سنطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم الزكاة في التخفيف من الأزمات الاقتصادية؟

وباعتبار أن الزكاة في الإسلام تمثل العبادة المالية ولها عظيم الأثر من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وسنركز في هذا البحث على جانب من جوانبها الاقتصادية وهي كيفية مساهمتها في التخفيف من الكساد والتضخم وباعتبار أن الأزمات في أساسها هي أزمات كساد وتضخم. وقبل ذلك سنتطرق لبعض الأزمات الاقتصادية عبر التاريخ منها الأزمة الاقتصادية في عهد النبي يوسف عليه السلام وكيف تمكن من علاجها بوحى من الله ، ثم الأزمة الاقتصادية في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ثم نعرض على الأزمات في العهد الحديث وعلى رأسها أزمة الكساد العالمي وننتهي بالأزمة المالية الحالية من خلال دراسة أسبابها والآثار الناجمة ثم سياسات العلاج لمواجهة الأزمة ثم نقدم في الأخير كيف يمكن لفريضة الزكاة أن تساهم في التخفيف من الأزمات الاقتصادية

الأزمات الاقتصادية

لقد شهد العالم عبر التاريخ عدة أزمات اقتصادية منذ الأزمة المالية الكبيرة للكساد سنة 1929 م ، و لقد بدأت هذه الأزمة في البلدان المتقدمة ثم انتشرت بعد ذلك إلى باقي بلدان العالم و تحولت إلى كساد اقتصادي عالمي ، و قبل أن نبحت في الأزمات الاقتصادية عبر

التاريخ ، لا بد من الإطالة على بعض الأزمات الاقتصادية التي شهدتها التاريخ الإسلامي نذكر منها:

1. الأزمة الاقتصادية في عهد نبي الله يوسف عليه السلام:

لقد تطرق القرآن الكريم بإسهاب في سورة يوسف عليه السلام عن الأزمة الاقتصادية التي أصابت مصر و من حولها من بلاد كنعان و غيرها، رأى يوسف عليه السلام في المنام مجاعة تأكل الأخضر و اليابس في مصر و ما جاورها، و سوف تمتد إلى سبع سنوات قبلها تأتي سبع سنوات رخاء كما جاء في سورة يوسف من الآية 43 ، 49. و عند تعيينه من طرف الملك وزيراً للخزينة و شئون التموين، قام بوضع خطة رئيسية مكونة في ثلاث خطط فرعية و هي كالتالي:

أ- الخطة السباعية الأولى:

و تتمثل هذه الخطة في التخزين و الإعداد و الادخار و خفض معدلات الاستهلاك و زيادة معدلات الاستثمار، و في تفسير ابن كثير عند قوله تعالى ﴿ تزرعون سبع سنين دأباً ﴾¹ أي يأتيكم الخصب و المطر سبع سنين متتالية. و قد فسر البقر بالسنين لأنها تثير الأرض التي تستغل منها الثمرات و الزروع و هذا السنبلات الخضر. كما قام عليه السلام بتخزين ما تم إنتاجه في سنبله لقوله تعالى [فما حصدم فذروه في سنبله]² إلا المقدار الذي يأكلونه. كما عمل على استصلاح الأراضي و التركيز على زراعة المحاصيل الرئيسية خاصة القمح و الإقلال قدر الإمكان من الاستهلاك و زيادة معدل الادخار.

ب- الخطة السباعية الثانية:

ركزت هذه على تخفيض معدلات الاستهلاك ففي تفسير ابن كثير يقول أنه عليه السلام لا يشبع نفسه و لا يأكل هو و الملك و جنودهما. إلا أكله واحدة في وسط النهار³. كما اقتضت سياسة التصدير في التجارة الخارجية على مقايضة السلع الأخرى التي تحتاجها مصر بالقمح و الحبوب بموجب حمل بغير فقط لكل مستورد أجني لقوله تعالى : ﴿ فلما دخلوا عليه قالوا ياأيها العزيز مسنا و أهلنا الضر و جئنا ببضاعة مزجاة فأوف لنا الكيل و تصدق علينا إن الله يجزي المتصدقين ﴾⁴.

لقد تمكن يوسف عليه السلام من استيعاب البطالة الناتجة عن الأزمة من خلال عمليات التخزين و التعبئة و التحميل و الفرز و استقبال السلع البديلة القادمة من الخارج و تسويقها.

ج-الخطة السنوية للعام الخامس عشر:

و تتضمن هذه الخطة زيادة معدلات الاستثمار و تسريع النمو و كذلك التوسع الأفقي و الرأسّي في العمليات الإنتاجية و التنوع في مجالات الاستثمار.

تقدم نبي الله يوسف -عليه السلام - بمعالجة الأزمة الاقتصادية التي جاءت في القرآن الكريم و المتمثلة في أزمة ركود اقتصادي و أزمة بطالة بمعالجتها برفع معدلات التشغيل و زيادة الاستثمار و خاصة عمل على ترشيد الاستهلاك و عدالة التوزيع⁵.

2. الأزمة الاقتصادية في عام الرماد:

تاريخ هذه الأزمة كان في الثامن عشر من الهجرة ، في عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حينما انقطع هطول المطر و وقع القحط ، مما أدى إلى هلاك الزرع و جفاف الضرع و قد لجأ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه - لعدة سياسات لمواجهة هذه الأزمة و تتمثل ما يلي:

أ. سياسة تقشفية في الإنفاق الحكومي:

لقد بدأ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه - بنفسه في السياسة التقشفية ، حيث أنه حلف ألا يذوق لحما و لا شحما و لا سمنا حتى يحي الناس⁶ و هذا مما أدى إلى تغيير بشرته و اكتسب السواد من شدة الجوع برغم أنه كان شديد البياض.

ب. سياسة ترشيد الاستهلاك و عدالة التوزيع في المجتمع.

ج. سياسة الاستيراد دون تحويل العملة:

لقد قام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه - بسياسة الاستيراد دون تحويل عمله. و لقد قام بإرسال عماله في مصر و الشام يطلب المدد فأرسل إليه عمر بن العاصي رضي الله عنه- و كان واليا على مصر. رسالة يقول فيها [لأبعثن إليك بغير أولها عندك و آخرها عندي] و بعث في البر ألف بغير و في البحر عشرين سفينة محملين بالسلع و الحبوب.

كما بعث معاوية رضي الله عنه- من بلاد الشام بثلاثة آلاف بغير و بعث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه - من العراق ألف بغير.

د. سياسة الإعفاءات الجمركية للسلع الضرورية:

لقد عمل عمر بن الخطاب رضي الله عنه - في هذه المرحلة على منح إعفاءات جمركية على ضريبة العشور التجارة المفروضة على السلع الضرورية المستوردة كالحبوب. كما كانت السلع المستوردة من أهل الكفر الذين ليس بينهم وبين المسلمين عهداً العشر (10%) أما السلع المستوردة من أهل الذمة فتخضع لنصف العشر (5%) أما السلع الواردة من تجارة المسلمين فكانت معفاة من الضريبة الجمركية إذا كانت قد أدبت عنها الزكاة، فإن لم تؤخذ زكاتها فالضريبة عليها هي ربع العشر (2,5%).

و بهذا استطاع عمر بن الخطاب رضي الله عنه - خلال الأزمة أن يوجه المجتمع إلى زيادة الاستهلاك الضرورية دون السلع الكمالية. و رفع معدل الطلب الكلي و هذا أدى بالخروج من هذه الأزمة الاقتصادية و التي هي في الأساس أزمة ركود اقتصادي⁷.

3. الأزمات الاقتصادية الحالية في الاقتصاد الرأسمالي:

لقد شهد الاقتصاد العالمي في العصر الحديث عدة أزمات اقتصادية سنذكر أهمها و هي أزمة الركود العظيم لسنة 1929 و الأزمة المالية العالية لسنة 2008 م

أ- أزمة الركود العظيم 1929-1932:

نتجت هذه الأزمة عند انهيار بورصة وول ستريت WALL STREET. حيث انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 13% و أثرت هذه في الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي حيث أدى ذلك إلى انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي و انخفاض في الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية ، و ارتفاع معدلات البطالة لتصل حوالي ثلث قوة العمل الأمريكي لسنة 1932 م، و تأثرت دول أوروبا الغربية الشيء الذي أثر على مبدأ النظام الكلاسيكي الذي يرفع شعار "دعه يعمل دعه يمر"⁸.

و بهذا لم تستطع النظريات الكلاسيكية و النظرية الحديثة تقديم علاجاً ناجحاً لهذه الأزمة. حتى ظهرت النظرية الكينزية التي يترعها [جون ماينارد كينز] من خلال كتابه الشهير [النظرية العامة في القيمة و الفائدة و النقود] و التي قدم فيه الحلول لهذه الأزمة من خلال نظرية الطلب. حيث ركز على أن الاقتصاد ليس كما يقول الكلاسيك، لا بد أن يتوازن عند مستوى التوظيف الكامل و لكن قرر بأن الاقتصاد يمكنه أن يتوازن عند مستوى أدنى أو أعلى من هذا المستوى. و بهذا يمكن رفع معدلات الطلب الكلي بإحداث عجز معتمد في الميزانية و هذا عن طريق زيادة الإنفاق العام و التوسع في مشروعات

المرافق العامة بحيث يتم تحقيق المزيد من الدخول بزيادة الدخل القومي و من ثم زيادة الاستهلاك و الاستثمار من خلال آليتي المعجل و المضاعف. و بهذا نادى النظرية إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية⁹.

ب- الأزمات الاقتصادية المعاصرة:

هناك عدة أزمات اقتصادية ظهرت في العصر الحديث يمكن أن نذكر منها:

1. الأزمة النفطية عام 1974 و أزمة الديون العالمية في الثمانينات:

إن الأزمة العالمية لسنة 1974 م كان سببها الأزمة النفطية أما أزمة الديون العالمية كانت في الثمانينات من القرن العشرين نظراً لتحرر القطاع المالي و المصرفي و حرية حركة رؤوس الأموال ، و توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات من دول العالم الثالث ، و اقترن هذا التوسع مع تعثر تلك الحكومات و أعلنت عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون و خدمتها كما فعلت المكسيك سنة 1982 م. و هذا ما أدى إلى تدخل الدول الدائنة لمنع مؤسساتها المالية من الإفلاس و انهيار جهازها المصرفي. و قامت حكومات الدول المدينة لتسديد ديونها بتبني و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي التي يملئها صندوق النقد الدولي.

2. الأزمة المالية العالمية سنة 2008-2009:

إن الأزمة المالية الحالية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007 م و امتدت إلى سائر أنحاء العالم تتشابه مع أزمة الكساد الكبير عام 1929 م إلى حد كبير. مع الاختلاف في جذور الأزمة و مظاهرها و أن الأزمة المالية الحالية تعتبر أزمة ركود اقتصادي عظيم. و بدايته كانت في الولايات المتحدة الأمريكية في صورة رهن عقاري ثم امتدت إلى كل أنحاء العالم و إن تداعيات هذه الأزمة قد اجتازت بسرعة الحدود الوهمية التي كانت تفصل بين الدول المتقدمة و الدول النامية.

1.2 أسباب الأزمة المالية الحالية:

تعددت أسباب الأزمة المالية الحالية و يمكن حصرها في ما يلي:

- الاستزادة من المخاطر لأجل الاستزادة من المكاسب أي أزمة مخاطر.
- التوسع في إصدار النقود و خلق النقود المصرفية.

- من بين أسباب الأزمة استعمال أموال أو ودائع قصيرة الأجل في تمويلات طويلة الأجل.

- التوسع في القروض و الديون و بطاقات الائتمان.

- التداخل بين الدولة و القطاع الخاص و سيطرة القطاع الخاص على الدولة و استرخاء رقابة البنوك المركزية¹⁰.

2.2 الآثار المترتبة عن الأزمة المالية الحالية:

من أهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية الحالية نجد ما يلي:

1- إفلاس عدد من شركات الإقراض العقاري الأمريكي.

2- لجوء الكثير من الشركات العقارية إلى تسريح عدد كبير من الموظفين لمواجهة نحو 1,2 مليار دولار من الخسائر. و وصل معدل البطالة في أمريكا لعام 2008 م لـ 6,1 و هو المعدل الأعلى منذ خمس سنوات كما امتدت الأزمة المالية لتشمل دول أخرى و على رأسها دول الإتحاد الأوروبي حيث هبط الإنتاج الصناعي الأوروبي في ماي 2008 م بمعدل 1,9 % و هو الانخفاض الأكثر حدة منذ أزمة سعر الصرف 1992 م.

كما أدت أزمة الرهن العقاري إلى نحو مليونين إلى ثلاثة ملايين يواجهون خطر فقدان منازلهم.

3- تدهور البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، كما أعلنت عدة مصارف كبرى انخفاض كبير في أسعار أسهمها.

4- لقد قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في جويلية 2008 بما يقارب 435 مليار دولار أمريكي.

5- جميع البنوك الأوروبية بالولايات المتحدة الأمريكية قررت تجميد صناديقها العامة في المجال العقاري.

6- إن أخطر تداعيات الأزمة المالية الحالية هو تحويلها لأزمة اقتصادية أثرت على النشاط الاقتصادي الحقيقي لدى أغلب اقتصاديات الرأسمالية و دخولها الفعلي مرحلة الركود¹¹.

3.2 سياسيات العلاج في مواجهة الأزمة:

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية لوضع خطة الإنقاذ و هي التي اقترحها وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسن" من أجل إنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد أزمة الرهن العقاري و من بين ما جاء فيها تأمين حماية أفضل للمدخرات و الأملاك العقارية و التي تعود إلى دفع الضرائب كما تهدف إلى حماية الملكية و تشجيع النمو الاقتصادي و كذلك زيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد.

و من الحلول المقترحة أيضاً ضرورة تخصيص كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار كما عمل محافظ البنك الفيدرالي و وزير الخزانة الأمريكي من أجل تخصيص كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار للقطاع المالي الأمريكي. إضافة إلى ذلك تدخلت الحكومة الأمريكية في سوق المال و ذلك يمنع البيع على المكشوف لنحو 799 سهم مدرجة في سوق الأسهم¹².

3. دور الزكاة في معالجة الأزمات الاقتصادية:

تعتبر الزكاة عبادة مالية لها عظيم الأثر من النواحي الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و سنركز في هذا الإطار على الزكاة باعتبارها أداة في السياسة المالية. فهي تساهم في التخفيف من الكساد و الركود و باعتبار أن الأزمات الاقتصادية ما هي في الحقيقة إلا نوع من الركود و الكساد الذي يسود الدول و للزكاة دوراً فعالاً في الحد من الركود و الكساد من خلال ما سنتعرض له في ما يلي:

أ. أثر الزكاة على الاستهلاك و الاستثمار:

باعتبار أن الزكاة تقتطع من ذوي الدخل العالية و تدفع إلى ذوي الدخل المحدودة و هذا يؤدي إلى أن الميل الاستهلاكي لذوي الدخل العالية أقل من ميل ذوي الدخل المحدودة. و بهذا يكون أثر الزكاة فعال على تضيق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي و الدخل اللازم لتحقيق التوظيف الكامل¹³.

إن الزكاة تجعل المنتجين يستثمرون في الاستثمار حتى و لو حدثت لهم خسارة في الإنتاج ما دامت هذه الخسارة تقل عن نسبة الزكاة المفروضة على أصل الأموال المستثمرة في حالة عدم توظيفها في الإنتاج.

ب. أثر الزكاة في توزيع الدخل و الثروة:

تعتبر فريضة الزكاة وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع على أساس عادل فالزكاة تؤخذ من الغنى و تعطى للفقير لهذا نجد أن الآثار التوزيعية للزكاة تحقق التوزيع العادل للدخل محاولة لإزالة الفوارق الحادة بين مستويات المعيشة في المجتمع و بتكرار هذه الآثار التوزيعية بتحقيق تشريع الزكاة كنظام اجتماعي و يحافظ على التوازن بين طبقات المجتمع¹⁴.

ج. الزكاة و محاربة البطالة:

تعتبر البطالة السبب المباشر في الركود الاقتصادي و تعمل الزكاة على تنشيط الطاقات الإنتاجية العاطلة وبذلك يتم القضاء تدريجيا على البطالة. كما أن سهم العاملين عليها يعمل على خلق مناصب شغل جديدة. و بهذا فهو يخفف كذلك من البطالة و الزكاة ليست مجرد سد جوعه الفقير بنفسه بحيث يكون له مصدر ثابت بعينه من طلب المساعدة من غيره كما قال الإمام الشافعي [و يعطي الفقير و المسكين إذ لم يحسن كل منها كسبا بحرفه و لا تجارة كفاية سنة و الأصح كفاية عمره الغالب. لأن القصد اغناؤه أما من يحسن حرفة تكفيه لائقة فبعض رأس المال يكفيه]¹⁵.

و بهذا فإن زيادة بسيطة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة كبيرة في التوظيف الكلي تكفي لتشغيل العاطلين الشيء الذي يحد من الركود و الكساد الاقتصادي و يساعد ذلك بشمول الزكاة لكل الأموال النامية و سعة قاعدة المكلفين بأدائها¹⁶.

د. تحصيل الزكاة عينا و صرفها في صنف واحد من أصناف الزكاة:

يمكننا تحصيل الزكاة عينا في شكل سلع مما تجب عليهم و توزيعها عينا على مستحقيها ، و هذا سيؤدي إلى التخفيف من حدة الكساد الذي هو من المظاهر الرئيسية للأزمات الاقتصادية. إذ يؤدي ذلك إلى تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة و سد باب الادخار أمام آخذي الزكاة.

و قد تحدث كارثة لمدينة صناعية أو لمجموعة من التجار أو لفئة المزارعين أو ظهور الفقر المدقع و من هنا جوز الفقهاء صرف الزكاة في صنف واحد من الثمانية.

هـ. تعجيل صرف الزكاة و نقلها إلى البلد الذي يعاني من الركود:

كما يمكن تعجيل دفع الزكاة إذا كانت حاجة المجتمع ماسة إلى الأموال و خصوصا حاجة المتضررين من الأزمات الاقتصادية و ذلك بغرض المحافظة على الاستقرار

الاقتصادي. و ذلك للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي. يقول الدكتور يوسف قرضاوي :
[يعجبني ما قاله الإمام مالك في هذا لا يجوز نقل الزكاة إلا أن يقع بأهل بلد حاجة
فينقلها الإمام إليهم على سبيل الاجتهاد و النظر]¹⁷.

فإذا ظهرت مشكلات الكساد و الركود الاقتصادي في إقليم من أقاليم البلاد و تضررت
بعض فئاته من الركود ، فإذا يمكن نقل حصيلة الزكاة من الأقاليم التي ليس بها حاجة
إليها إلى الإقليم المتضرر من الركود الاقتصادي حيث تتم الاستفادة من حصيلة الزكاة. و
تؤثر في إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة فيرفع الطلب على السلع
الاستهلاكية و من ثم تشغيل المصانع و استيعاب العاطلين عن العمل و بالتالي يرتفع
الطلب الفعال و هذا يخفف من حالة الركود الاقتصادي.

الخاتمة

بعدما تطرقنا في هذا البحث لأهم الأزمات الاقتصادية عبر التاريخ بدا بالأزمة
الاقتصادية في عهد نبي الله يوسف عليه السلام التي تطرق إليها القرآن الكريم في سورة
يوسف حيث قام نبي الله يوسف عليه السلام بمعالجة الأزمة الاقتصادية برفع معدلات
التشغيل وزيادة الاستثمار وترشيد الاستهلاك وعدالة التوزيع.
أما أزمة الرماد التي جاءت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه - فقد تمكن
من معالجة الأزمة من خلال سياسة نقدية وترشيد الاستهلاك وكذلك الإستيراد دون
تحويل عملة.

أما الأزمات الاقتصادية في العصر الحديث فقد ركزنا على الأزمة الاقتصادية في
الثلاثينات من القرن الماضي والتي يطلق عليها أزمة الركود العظيم لسنة 1929 وكيف
استطاع "كينز" معالجة هذه الأزمة من خلال نظرية الطلب عن طريق رفع معدلات الطلب
الكلي بإحداث عجز معتمد في الميزانية من خلال زيادة الإنفاق العام والتوسع في
المشروعات بحيث يتم تحقيق المزيد من الدخول ومن ثم زيادة الاستهلاك و الاستثمار،
ومن هنا نادت النظرية إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أما الأزمات المعاصرة فنذكر منها أزمة النفط لعام 1974 وأزمة الديون في الثمانينات
، حيث قامت الدول المدينة لتسديد ديونها بتبني وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي
والتكيف الهيكلي التي يملئها صندوق النقد الدولي.

أما الأزمة المالية الحالية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في 2007 وامتدت إلى سائر دول العالم تشابهه مع أزمة الكساد الكبرى عام 1929 إلى حد كبير مع الاختلاف في جذور الأزمة ومظاهرها وتعتبر هذه الأزمة أزمة ركود اقتصادي عظيم ، وأسبابها عديدة وعلى رأسها التوسع في القروض والرهن العقاري ومن بين مظاهره إفلاس عدد من شركات الإقراض وارتفاع معدلات البطالة وتدهور البورصات. ومن سياسات العلاج التي قامت بها الدول المتضررة من الأزمة تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية وتشجيع النمو وزيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد وكذلك إيجاد التمويل الكافي لإعادة الاستقرار للقطاع المالي.

وبهذا نجد أن الحلول المقترحة من الدول الغربية تتناقض مع ما كانت تنادي به من حرية القطاع المالي.

وفي الأخير أبرزنا في هذا المقال كيف يمكن لفريضة الزكاة أن تخفف من الأزمات الاقتصادية من خلال:

❖ أثر الزكاة على تضيق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي و الدخل اللازم لتحقيق التوظيف الكامل

❖ كما أن الزكاة تجعل المنتجين يستثمرون في الاستثمار حتى و لو حدثت لهم خسارة في الإنتاج ما دامت هذه الخسارة تقل عن نسبة الزكاة المفروضة على أصل الأموال المستثمرة في حالة عدم توظيفها في الإنتاج.

❖ إن سهم العاملين عليها يعمل على خلق مناصب شغل جديدة. و بهذا فهو يخفف من البطالة و الزكاة ليست مجرد سد جوعه الفقير بنفسه بحيث يكون له مصدر ثابت بعينه من طلب المساعدة ولكن يعطى حتى يكفيه عمره كما يقول الإمام الشافعي.

❖ يمكننا تحصيل الزكاة عينا في شكل سلع مما تجب عليهم و توزيعها عينا على مستحقيها ، و هذا سيؤدي إلى التخفيف من حدة الكساد الذي هو من المظاهر الرئيسية للأزمات الاقتصادية

❖ كما يمكن تعجيل دفع الزكاة إذا كانت حاجة المجتمع ماسة إلى الأموال و خصوصا حاجة المتضررين من الأزمات الاقتصادية و ذلك بغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال هذا المقال يمكننا أن نقدم الاستنتاجات التالية :

- إن الأزمة الأخيرة التي عصفت بالنظام الرأسمالي هزت أركان العديد من الطروحات التي تسوقها الليبرالية الجديدة و أن الأوان لإيجاد بدائل جذرية لهذه الأزمة تقضي عليها من جذورها دون مسكنات آنية
- أن دور الزكاة العلاجي أثناء الأزمات يأتي من خلال رفع الميل للاستهلاك بسبب مستحقي أصناف الزكاة ذات الميل الحدي للاستهلاك العالية الشيء الذي يزيد من القوة الشرائية مما يرفع حركة السيولة النقدية .
- إن الزكاة لها دورا فعلا في التضييق على عناصر الإنتاج المعطلة وتحفيز الاستثمار من خلال محاربة الاكتناز وتنشيط قوى السوق .
- كما تقوم الزكاة على التأثير على الطلب الفعال لتخفيف من الأزمات عن طريق الزيادة في دخل الفقراء و المساكين و هي أول أصناف الزكاة فهذه القوة الشرائية ستولد طلبا فعلا ، وهذا يؤثر على العرض للزيادة في الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد من السلع و الخدمات من قبل الفقراء والمساكين بعد حصولهم على حقوقهم من الزكاة .
- وبهذا يمكن أن نقول أن الزكاة هي أداة اقتصادية فعالة للتخفيف من الأزمات الاقتصادية .

الهوامش

¹ سورة يوسف: الآية 47.

² نفس سورة : الآية 47.

³ جلال جويده القصاص، الأزمات الاقتصادية العالمية و علاجها من المنظور الإسلام الإسكندرية دار الجامعية إسكندرية) ، 2010 ، ص 271.

⁴ سورة يوسف: الآية 88.

⁵ جلال جويده القصاص، الأزمات الاقتصادية العالمية و علاجها من المنظور الإسلام ، ص 273.

⁶ مصطفى أبو زيد فهد: فن الحكم في الإسلام ، دار الفكر العربي ، 1993، الطبعة 2، ص 68.

- ⁷ جلال جويده القصاص ، الأزمات الاقتصادية العالمية و علاجها من المنظور الإسلام ، ص 274.
- ⁸ عاطف محمد الروسان: عبد الرؤوف أجمد الروابدة : الأزمة المالية العالمية ، 2007-2010 ، (الأردن، المكتبة الأردنية الهاشمية 2010) ، ص 87.
- ⁹ جلال جويده القصاص ، الأزمات الاقتصادية العالمية و علاجها من المنظور الإسلام ، ص 230.
- ¹⁰ د. رفيق يونس المصري : الأزمة المالية العالمية ، هل نجد لها في الإسلام حلاً دار البشير، جدة 2010 ، ص 11.
- ¹¹ فيصل محمد أحمد الكندري : الأزمة المالية العالمية و انعكاسها على الاستثمار العقاري - دروس مستفادة - منشأة المعارف الاسكندرية 2010 ، ص 37.
- ¹² كبير سمية : الأزمات المالية : أسبابها و كيفية معالجتها ، مجلة العلوم الاقتصاد و التسيير و النجارة العدد ، 23 المجلد 3 -2011 ، ص 269.
- ¹³ مجدي عبد الفتاح سليمان : علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام ، 332.
- ¹⁴ عوف محمود الكفراوي : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للإنفاق العام في الإسلام ص 44.
- ¹⁵ مجدي عبد الفتاح سليمان : علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الاسلام ، 339.
- ¹⁶ نفس المرجع : ص 341.
- ¹⁷ يوسف القرضاوي: فقه الزكاة ، المجلد 2، ص 816.